مساعي تحقيق الأمن الغذائي المستدام بالجزائر ورهاناته في ضل تداعيات تحرير التجارة الدولية

يوسفي معمر (طالب دكتوراه)
د/ بقنيش عثمان
جامعة مستغانم
Yousfi.2014@hotmail.fr

تاريخ الإرسال: 2017/08/01 تاريخ المراجعة: 2017/10/25 تاريخ القبول: 2018/01/10

ملخص:

لقد أصبحت مسألة الأمن الغذائي المستدام في عالمنا المعاصر تعتلي صدارة الإهتمامات الدولية وذلك سببه الإنتشار الواسع والرهيب لمظاهر الجوع ونقص التغذية عبر العالم، وإذا كانت الدول المتقدمة قد قطعت أشواطا كبيرة في سبيل تحقيق أمنها الغذائي، فإن الدول النامية والأقل نمو لا زالت تتخبط في ذات المشكلة وتعاني من حالة التبعية الشبه مطلقة للخارج، هذا الوضع جعل العديد من الدول تسعى لإيجاد الحلول ومن بينها الجزائر التي أصبحت تراهن على دعم وتعزيز قدراتها الإنتاجية وذلك في سبيل تحقيق أمنها الغذائي المستدام على اعتباره يعد حاليا من أهم مقومات السيادة الوطنية، وعليه فإن هدف هذه الدراسة يكمن في تسليط الضوء على واقع المشكلة الغذائية بالجزائر ولا سيما في ضل تداعيات تحرير التجارة الدولية في المنتجات الزراعية، وقد تناولت الدراسة واقع الأمن الغذائي بالجزائر من خلال عرض بعض الإحصائيات ثم التطرق لأهم الأحكام الخاصة بإتفاق الزراعة وبيان أثار نفاذه على المجال الزراعي إنتاجا وتسويقا، وتوصلت الدراسة إلى أن لهذه التحولات فعلا انعكاسات سلبية غير أن الإمكانيات التي تزخر بها بلادنا تجعل من إستراتيجية التنمية المستدامة خيارا من شانه أن يقلص من حجم الآثار المحتملة ويحد من حجم الفجوة الغذائية مستقبلا .

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي المستدام، السيادة، تحرير التجارة، المنتجات الغذائية، الجزائر.

Abstract :

The issue of sustainable food security in today's world is at the forefront of international concerns, due to the widespread and terrible spread of hunger and undernourishment throughout the world. If developed countries have made great strides in achieving food security, the developing countries and the least developed countries are still floundering in the same problem and suffer from an almost absolute state of dependency. This situation has led many countries to seek solutions, including Algeria, which has been betting on supporting and enhancing its productive capacities in order to achieve its food security. Sustainable development as one of the most important elements of national sovereignty, Therefore, the aim of this study is to shed light on the reality of the food problem in Algeria, especially in light of the repercussions of the liberalization of international trade in agricultural products. The study examined the reality of food security in Algeria by presenting some statistics and then addressing the most The study found that these changes have negative repercussions, but the potential of our country makes the strategy of sustainable development an option that will reduce the size of the potential impacts and reduce the size of the food gap in the future.

Key words: Sustainable food security, Sovereignty, Trade liberalization, food products, Algeria.

مقدمة:

تعد مسألة تحقيق الأمن الغذائي من بين أهم المحاور التي كانت ولا تزال تشغل إهتمام الباحثين وأصحاب القرار في جل دول العالم على حد سواء، بل أكثر من ذلك فقد أصبحت تتصدر قائمة أكبر المشكلات التي يواجهها العالم، وهذا نظرا للإنتشار الواسع لمظاهر نقص الغذاء وسوء التغذية والمجاعة في كثير من البلدان وعدم

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

قدرة هذه الأخيرة على تأمين إحتياجاتها الغذائية، حيث أشارت الإحصائيات في ذات الصدد إلى معاناة حوالي مليار شخص عبر العالم من أزمة المجاعة وهو ما دعى إلى دق ناقوس الخطر ومحاولة إيجاد حلول جادة لهذه الأزمة .

و عليه فالجزائر وعلى غرار باقي دول العالم ليست في مأمن من هذه المشكلة، فعلى الرغم من توفرها على إمكانات كبيرة ومعتبرة في المجال الفلاحي، إلا أنها لم تستطع تحقيق إكتفائها الذاتي كمرحلة أولى، وظل إعتمادها على سياسة الإستيراد كبديل في سبيل تلبية إحتياجاتها الغذائية وذلك منذ الإستقلال إلى غاية يومنا هذا، بل و تشير الإحصائيات إلى تسجيل زيادة معتبرة في فاتورة الواردات الغذائية سنة بعد أخرى، هذا الوضع لطالما جعل بلادنا في تبعية مستمرة للخارج، وإستقرارها رهين تقلبات الأسعار في الأسواق الخارجية، إن على مستوى المداخيل في صورة أسعار المحروقات، وإن على مستوى النفقات في صورة إرتفاع فاتورة الواردات من المنتجات الغذائية.

ضف إلى ذلك أن إستراتيجية الدولة الجزائرية القائمة على سياسة دعم الأسعار الموجهة نحو المواد الاساسية الأكثر استهلاكا من قبل المواطن جعل أي مساس بها أو تراجعا عنها يعد محركا للإحتجاجات ومساسا بالإستقرار السياسي للبلاد، ومثاله ما شهدته الجزائر من أحداث خلال العشرية الأخيرة فيما عرف بأزمة الزيت والسكر، وعليه فإن خيار إعتماد إستراتيجية وطنية لتحقيق الأمن الغذائي المستدام أصبحت ضرورة ملحة بإعتبارها ركيزة الحفاظ على الإستقرار الإجتماعي والسياسي وتعزيز السيادة والوحدة الوطنية .

وفي هذا الإطار تسعى الحكومة الجزائرية إلى إعادة الإعتبار للقطاع الفلاحي وإستغلال الثروات المتاحة بغية المضي قدما نحو تحقيق أمنها الغذائي المستدام، ولكن إعتماد الجزائر على المبادلات التجارية بنسبة كبيرة في تلبية إحتياجاتها الغذائية، وإنضمامها المرتقب لمنظمة التجارة العالمية، سيجعلها تتأثر لا محالة وكباقي الدول النامية من السياسات التجارية المنتهجة في إطار إتفاقات تحرير تجارة السلع الزراعية، ففي حين يرى البعض فيها أمر إيجابيا يبدي البعض الأخر تخوفه منها بإعتبارها تشكل تهديدا للمنتجين المحليين بحكم أنها تقوم على إلزامية رفع كل أشكال

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

الدعم المشوهة، وبالتالي التعرض لتداعيات المنافسة الأجنبية الشرسة، وعليه فالإشكالية المطروحة في هذا الإطار تتمحور حول ماهية الإنعكاسات المحتملة لتحرير التجارة الدولية في السلع الزراعية على مسعى تحقيق الأمن الغذائي المستدام بالجزائر؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية التي نحصرها فيما يلي:

- ماهو مفهوم الأمن الغذائي المستدام ؟، ماهي العوامل المؤثرة فيه ؟، وما هو واقعه في الجزائر ؟ .

- ماهو مضمون اتفاق تحرير تجارة المنتجات الزراعية ؟ وماهي آثاره على مساعي تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر ؟ وماهي الحلول الناجعة لمواجهة تلك الانعكاسات ؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا الفرضيات التالية:

- تتعارض سياسات تحرير التجارة الدولية مع متطلبات تحقيق الأمن الغذائي المستدام ولاسيما بالنسبة للدول النامية ومنها الجزائر .

- سياسات تحرير التجارة الدولية ستؤثر سلبا على القدرات الإنتاجية بالجزائر وذلك بفعل المنافسة الأجنبية، كما أنها ستؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية .

- يمكن الاعتماد على إستراتيجية التنمية المستدامة لتأمين الاحتياجات الغذائية والحد نوعا ما من الانعكاسات السلبية لتحرير التجارة الدولية .

الهدف من الدراسة: تسليط الضوء على تداعيات تحرير التجارة الدولية في المنتجات الزراعية في ضل استمرار عجز الجزائر على تأمين احتياجاتها الغذائية وذلك لإدراك حجم الانعكاسات المستقبلية وضرورة العمل على إيجاد الحلول الناجعة لها .

أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في إبراز أهمية ومكانة الأمن الغذائي كأحد أهم مقومات السيادة الوطنية ومساعي تحقيقه في ضل التحديات التي أفرزتها التحولات الاقتصادية العالمية .

المنهج المعتمد في الدراسة: بغية معالجة هذا الموضوع اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال التعرض للمفاهيم الخاصة بالأمن الغذائي المستدام وكذا

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

التطرق إلى أحكام اتفاق تحرير الزراعة وبعدها عرض إحصائيات خاصة بالجزائر وذلك حتى نتمكن من التوصل إلى تشخيص التداعيات والسلبيات واقتراح الحلول .

سنحاول الإجابة عن الإشكالية المطروحة أعلاه من خلال تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

المحور الأول: مفهوم الأمن الغذائي المستدام

المحور الثاني: أثار تطبيق أحكام اتفاقية تحرير الزراعة على مسعى تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر

المحور الثالث: إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة كخيار لمواجهة الآثار المحتملة لسياسات التحرير التجاري على الأمن الغذائي المستدام بالجزائر

المحور الأول: مفهوم الأمن الغذائي المستدام

بعد ظهور أزمة الغذاء العالمية التي شهدها العالم مع بداية سبعينيات القرن الماضي وما خلفته من وفايات وأزمات انسانية اعتلت مشكلة الغذاء قمة الإهتمامات العالمية وأصبح تحقيق الأمن الغذائي الهدف الأول ضمن أجندات وإهتمامات الدول والمنظمات العالمية، وأمام التغييرات التي شهدها العالم ولاسيما منها ما تعلق ببروز ظاهرة المشاكل البيئية، تطور المسعى إلى ضرورة العمل على ضمان إستدامة الأمن الغذائي، وليصبح بذلك في صدارة الإهتمامات وإعلانه كأول أهداف الألفية الإنمائية [1] . وعليه وإلماما بالموضوع يقتضي الأمر التطرق إلى أهم المفاهيم المرتبطة بهذا المجال ثم بيان العوامل المؤثرة فيه .

أولا: تعريف الأمن الغذائي المستدام

حيث تعددت التعاريف الخاصة بالأمن الغذائي، ومنها نذكر:

تعريف البنك الدولي: "الأمن الغذائي هو قدرة كل الناس في كل الأوقات على الحصول على الطعام الكافي والذي يضمن لهم حياة صحية نشيطة".

كما تناول مؤتمر قمة الغذاء المنعقد بروما سنة 1996 مسألة إعطاء تعريف، حيث " يقصد بالأمن الغذائي هو السلامة الغذائية والتوازن في المكونات الغذائية، ويتحقق عندما يكون لدى الجميع وفي كل الأوقات إمكانية الحصول المادي على حاجاتهم وتفضيلاتم لممارسة حياة فاعلة وصحيحة"[2] .

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

كما يعرف الأمن الغذائي على أنه " قدرة المجتمع على توفير الإحتياجات الأساسية من الغذاء لمواطنيه، وضمان حد أدنى من تلك الإحتياجات بإنتظام عبر إنتاج السلع الغذائية محليا وتوفير حصيلة كافية من عائدات الصادرات لإستخدامها في إستيراد ما يلزم لسد النقص في الإنتاج الغذائي وبدون أي تعهدات أو ضغوطات أيا كان نوعها، حيث يقوم الأمن الغذائي الوطني على مضاعفة الإنتاج الزراعي عن طريق التوجه نحو عوامل الإنتاج وتنشيطها لكي يتم سد النقص الحاصل في المنتجات الغذائية الضرورية" [3].

كما عرفت منظمة الصحة العالمية آمان الغذاء على أنه: توفر جميع الظروف والمعايير الضرورية خلال عملية إنتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع الغذاء اللازم لضمان الغذاء الآمن والموثوق صحيا والملائم للإستهلاك [4] "

أما عن مفهوم الأمن الغذائي المستدام كما سبقت الإشارة إليه، فقد ظهر هذا المفهوم إلى الوجود ببروز مفهوم التنمية المستدامة أواخر القرن العشرين لإرتباطه بها، وعليه فإذا كانت الإستدامة في هذا الإطار تعني مدى القدرة على خلق التوازن والتوافق بين إستجابة التنوع الحيوي بجميع عناصره لتلبية متطلبات السكان وذلك بتسخير الموارد المتاحة لتحقيق التنمية الكاملة أو الشاملة وإنجاز المستويات العالية من المعيشة، فإن تحقيق الأمن الغذائي المستدام يقوم على ضرورة الإهتمام الفعلي بضمان تجديد الموارد الطبيعية في إطار الحفاظ على التوازن البيئي، هذا وقد تم تحديد مجموعة من الأسس التي تكفل تحقيق أمن غذائي عالمي مستدام في مؤتمر القمة العالمي للأغذية المنعقدة بروما في الفترة ما بين 13-17 نوفمبر 1996 والذي تضمن سبعة إلتزامات رئيسية ولعل أهمها[5]:

- توفير بيئة سياسية وإجتماعية وإقتصادية تسمح بالقضاء على الفقر وإحلال السلام الدائم.
- ضمان حصول الجميع وفي كل الأوقات على الغذاء الكافي والمغذي والسليم .
- دعم مساهمة القطاعين العام والخاص لدعم الموارد البشرية والغذاء المستدام .

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

- العمل على أن تؤدي السياسات المتعلقة بالتجارة في السلع الغذائية والزراعية في إطار المبادلات التجارية عامة إلى تعزيز الأمن الغذائي المستدام من خلال نظام تجاري عالمي عادل* .

هذا وبعد التطرق إلى التعريفات السابقة، يتضح لنا جليا بأن مصطلح الأمن الغذائي بمفهومه العام يقصد به مدى قدرة البلد على تلبية إحتياجاته من الغذاء الأساسي سواء من إنتاجه المحلي أو قدرته فيما عدا ذلك (أي البلد) على إقتنائه من الأسواق الخارجية مهما كانت الظروف ومهما إرتفعت الأسعار، وعليه فالأمن الغذائي بهذا المعنى يجعل دول العالم تنتمي إلى إحدى المجموعتين:

- دول ذات إكتفاء ذاتي، ويقصد بها تلك الدول التي تستطيع توفير الإحتياجات الغذائية لسكانها وبالكميات والنوعيات المطلوبة من الإنتاج المحلي، وهذا المفهوم يجعله البعض مرادفا للمعنى الحقيقي للأمن الغذائي المستدام، بحيث يجب أن يكون الإنتاج المحلي هو المصدر الوحيد وذلك حتى ولو تطلب الأمر التضحية بالإستخدام الأمثل للموارد الزراعية، وبالتالي يمكن فقط في هذه الحالة التخلص من التبعية الأجنبية وتحقيق الإستقلال بمعناه الواسع* .

- ومن جهة أخرى هناك دول تعتمد على الإستيراد في سبيل تلبية إحتياجاتها الغذائية وهي الفئة الغالبة، ويربط بعض الفقهاء مسألة ضمان هذه الدول لأمنها الغذائي بمدى قدرتها على توفير الموارد المالية اللازمة لإستيراد إحتياجاتها الغذائية الأساسية، غير أن هذا الطرح تعرض لإنتقاد كبير وذلك على إعتبار أن توفر الموارد المالية ليس ضمانا كافيا للحصول على الغذاء، فكثيرا ما تحرم دول من الحصول على الغذاء لأسباب سياسية أو نتيجة لمواقف معينة * .

ثانيا: العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي

هناك عدة عوامل مؤثرة في الأمن الغذائي، ولعل أهمها ما يلي:

العوامل الديمغرافية: إذ يعتبر التزايد الكبير والمستمر لعدد السكان أحد أهم الأسباب الرئيسية لتفاقم مشكلة الغذاء، وذلك نظرا لعدم توافق هذه الزيادة في أغلب الأحيان مع متوسط معدلات النمو الخاصة بالإنتاج الزراعي، كما أن هذا التزايد الكمي في عدد السكان قد ينعكس سلبا على حركية توزيع السكان بين الريف

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

والمدينة، وهو ما يؤدي بالنتيجة إلى تراجع الإنتاج في القطاع الزراعي بسبب حرمانه من اليد العاملة هذا من جهة ومن جهة أخرى غزو العمران لتلك الأراضي الصالحة الزراعية[6].

العوامل الطبيعية: ويمكن تلخيص أهمها في مايلي[7]:

-تراجع نسبة الأراضي الزراعية المستغلة مقارنة بالمساحات الكلية وذلك بسبب نقص الإمكانيات، وتشير الإحصائيات في هذا الإطار بأن قارة إفريقيا ورغم إعتبارها أكبر القارات معاناة من ظاهرة الجوع وسوء التغذية، تبقى حولي نسبة 86 % من الأراضي الزراعية بها خارج دائرة الإستغلال رغم خصوبتها ووفرة المياه بها .

- نقص الموارد المائية وسوء إستغلال ما توفر منها في حالات أخرى يحول دون الرفع من كمية الإنتاج .

- ظاهرة الجفاف وما تسببه من تراجع كبير في كميات الإنتاج، ولا سيما لدى الدول التي تعتمد على الأمطار بشكل كبير في سقي المساحات الشاسعة كالحبوب مثلا، وذلك لإفتقارها إستخدام وسائل الري الحديثة .

- إنتشار ظاهرة التصحر التي تتلف الاف الهكتارات سنويا، إضافة إلى الإستغلال الإنساني اللاعقلاني للموارد الطبيعية والتسبب بشكل كبير في إتلاف البيئة .

العوامل البشرية[8]: ويقصد بها الإنسان بإعتباره عنصرا جوهريا في العملية الإنتاجية، فهو يؤثر بشكل كبير في مستو ى مردودية وكمية الإنتاج، ولكن ذلك يبقى مرهون إلى حد بعيد بمدى تأهيل تلك اليد العاملة وقدرتها على إستعمال التقنيات الحديثة في الإنتاج .

العوامل التنظيمية[9]: ويقصد بها جميع السياسات الإقتصادية والتنظيمية المتبعة ومثالها الأنظمة المطبقة في تسيير الحيازة بشأن الأراضي الزراعية، أنظمة التمويل وأجهزته كالبنوك سياسات التسويق .....إلخ، وتحتل هذه العوامل مكانه هامة في تسطير الأهداف التنموية، ويرى البعض بأن سبب تخلف جل الدول العربية في سبيل ضمان أمنها الغذائي، إنما يعود بنسبة كبيرة للسياسات المتبعة في عقود الستينات التي بنيت على أساس تشجيع القطاع الصناعي كأساس لقيام نهضة إقتصادية على حساب إهمال القطاع الزراعي .

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

المحور الثاني: أثار تطبيق أحكام إتفافية تحرير الزراعة على مسعى تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر

أولا: حجم المشكلة الغذائية بالجزائر ويقصد بالمشكلة الغذائية التبعية الشبه المطلقة للخارج نتيجة عدم كفاية الإنتاج المحلي في تلبية حاجيات الإستهلاك الداخلي، وبالتالي ينشأ عن ذلك ما يعرف بالفجوة الغذائية التي تستلزم تغطيتها فرضية اللجوء الحتمي إلى عملية الإستراد[10]، وبالرغم أن الجزائر تعد من بين الدول النامية التي تمتاز بإمتلاكها لإمكانيات ومؤهلات هائلة في المجال الزراعي، إلا أنها رغم ذلك لم تتمكن من تحقيق إكتفائها الذاتي، وهو ما يبرزه الجدول التالي:

جدول يبين تطور حجم قيمة الواردات من المنتجات الغذائية الأساسية:

الوحدة: مليون دولار

السنوات / البيان	2011	2012	2013	2014
الحبوب ومشتقاتها	4052.10	3295.03	3310.84	3679.51
السكر	1163.04	1010.92	944.67	910.57
الحليب ومشتقاته	1544.11	1268.66	1261.81	2045.16
البقول الجافة	394.85	359.08	457.98	370.12
البن والشاي	356.35	392.08	374.74	378.35
اللحوم	164.61	256.85	253.70	307.27

المصدر: المديرية العامة للجمارك، "احصائيات حول التجارة الخارجية للجزائر لسنوات 2011، 2012، 2013، 2014".

ومن خلال الجدول يتبين جليا مدى التصاعد الذي شهدته فاتورة الواردات من المنتجات الغذائية الرئيسية، حيث بلغت فاتورة الحبوب حوالي 4 مليار دولار في سنة

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

2011، ورغم تراجعها في سنة 2012 نتيجة التحسن الذي شهدته الظروف المناخية، عادت الفاتورة لتسجل إرتفاعا تصاعديا في سنتي 2013 و2014 .

ونفس الشيء بالنسبة لفاتورة الحليب ومشتقاته والتي شهدت إرتفاعا قياسيا وذلك بإنتقال قيمة الواردات من 1,5 مليار دولار سنة 2011 إلى 2 مليار دولار في سنة 2014.

وأما فيما يخص السكر والبقول الجافة والبن والشاي فرغم تسجيل تراجع في قيمة الواردات إلى مستويات أدنى في سنة 2014 مقارنة بالسنوات السابقة المبينة في الجدول، إلا أن قيمة العجز تبقى موجودة، أما فاتورة الواردات من اللحوم فقد شهدت إرتفاعا معتبرا لتنتقل من 164.61 مليون دولار سنة 2011 إلى 307.27 مليون دولار سنة 2014 .

وعليه ومن خلال هذه الإحصائيات يتبين حجم الفجوة الغذائية التي تعاني منها الجزائر خاصة في المواد الأساسية، وتبقى بالتالي تعتمد على الموارد المالية الناتجة عن مداخيل المحروقات في سبيل تغطية العجز .

كما أن إعتماد الجزائر على سياسة الإستيراد بشكل كبير وإرتباطها الوثيق بحركة التجارة الدولية في المنتجات الزراعية، يستدعي التطرق إلى سياسات التحرير التجاري وأثارها المرتقبة على مسعى النهوض بالقطاع الزراعي للجزائر في إطار إنضمامها المرتقب لمنظمة التجارة العالمية.

ثانيا: مضمون القواعد القانونية للإتفاق تحرير الزراعة

لقد شكل إتفاق تحرير التجارة في السلع الزراعية أحد أهم مواطن الخلاف في المفاوضات التي شهدتها جولة أوروغواي وخاصة بين الدول الكبرى ممثلة في الو.م.أ ودول الإتحاد الأوروبي، حيث كاد الصراع أن يعصف بنتائج الجولة، وبعد مفاوضات شاقة تمكنت الأطراف المتعاقدة من التوصل إلى إتفاق يرضي جميع الأطراف بما فيهم الدول النامية التي لطالما عانت من السياسات الحمائية المنتهجة من قبل الدول المتقدمة والتي تحول دون نفاذ صادراتها لأسواقها الداخلية، هذا ويقوم إتفاق الزراعة على مجموعة من المبادئ هي[11]:

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

-إستبدال نظام القيود الكمية على السلع الزراعية بالقيود التعريفية والتي يتم تثبيتها أولا ثم تخفيضها لاحقا بشكل تدريجي .

- فتح أسواق الدول الأعضاء أمام الواردات الخاضعة لقيود غير جمركية .

- خفض الدعم المحلي، ويقصد به الدعم الموجه من السلطات الحكومية للعاملين في المجال الزراعي (المنتجين) إلا إذا كانت نسبة الدعم المقدمة تقل عن 5 % .

- تخفيض التعريفات الجمركية على المنتجات الزراعية بمتوسط 36% بالنسبة للدول المتقدمة و24 % بالنسبة للدول النامية، في حين تعفى الدول الأقل نمو من تنفيذ هذا الإلتزام - هذا وتشمل إتفاقية الزراعة في نطاقها كل من منتجات الشاي والقهوة، السكر والكاكاو والبذور الزيتية والدهون والحيوانات الحية والحيوانات المذبوحة والمشروبات بأنواعها والأزهار العطرية والنباتات الطبيعية والفاكهة والخضار والحبوب بأنواعها (الحنطة والذرة والشعير) ومنتجات الألبان والتوابل والسلع الصناعية كالقطن الممشط وو الكتان الخام (غير المصنع) والجلود غير المدبوغة والفراء الخام والحرير الخام غير المصنع، في حين إستبعدت الإتفاقية من نطاقها الأسماك ز منتجاتها وكذا المنتجات المصنوعة من الحرير الخالص [12] .

ثالثا: الأثار المرتقبة لتنفيذ القواعد القانونية للإتفاق على الإقتصاد الجزائري

إذا كان الإتفاق الخاص بتحرير التجارة في المنتجات الزراعية يمثل خطوة أولى وحاسمة في إتجاه تحرير التجارة، وإقامة نظام تجاري زراعي عادل وموجه بقوى السوق، وكفيل بتحقيق مصالح كل من الدول المصدرة والمستوردة على حد سواء من خلال نمو حصتها في التجارة العالمية وما يصاحبها من توفير العملة الصعبة، إلا أن ذلك لا ينفي فرضية تحمل بعض التبعات والإنعكاسات السلبية على الإقتصاديات النامية، ولعل أهم السلبيات التي يمكن أن يواجهها الإقتصاد الوطني وبخاصة القطاع الفلاحي الذي يعد مصدرا للمنتجات الزراعية والمواد الغذائية مايلي [13]:

-قد يترتب على إنضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية أن تصبح سوقا لدخول مختلف المنتوجات الفلاحية، وهو ما ينجم عنه منافسة غير عادلة، خاصة وأن المنتجين المحليين يعانون من عدة مشاكل، كنقص التمويل والدعم وكذا النقص في إستعمال التقنيات والتكنولوجيا الحديثة في المجال الفلاحي، وبالتالي فكل هذه المعطيات

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

وأخرى تجعل من المنتوج المحلي غير قادر على منافسة المنتوج الأجنبي، والذي يتميز غالبا بتكلفة أقل وجودة لا بأس بها .

- إن المبادئ والقواعد القانونية التي يقوم عليها إتفاق تحرير السلع الزراعية ولا سيما منها مبدأ التخلي التدريجي عن سياسة الدعم من شأنه أن يؤدي إلى إرتفاع أسعار المنتجات الفلاحية وخاصة المواد الغذائية، وذلك على إعتبار أن تخفيض الدعم المقدم للمنتجات الفلاحية سيؤدي إلى حصول المزارعين على أسعار أقل، وهو ما يؤدي إلى إنخفاض المعروض من المنتجات الفلاحية وبالتالي إرتفاع الأسعار، كما أن مبدأ تخفيض التعريفات الجمركية على المنتجات الفلاحية من شأنه أيضا أن يؤدي إلى زيادة الطلب عليها وبالتالي إرتفاع أسعارها في السوق العالمية، وهو ما يؤدي إلى رفع فاتورة المواد الغذائية بالنسبة للدول النامية المستورد الصافي للغذاء ومن بينها الجزائر .

- إن خضوع إتفاق الزراعة لتطبيق الإجراءات الصحية من شأنه أن يشكل عائق لنفاذ الصادرات الجزائرية نحو الأسواق الخارجية وهذا نتيجة الإرتباط الوثيق بين المعايير والإشتراطات الصحية والتطور التكنولوجي الذي تفتقر إليه الجزائر، وفي هذا الإطار نضرب مثال حول ما تعرضت له صادرات منتوج العسل من الجزائر إلى الإتحاد الأوروبي، أين قامت الجزائر بتصدير حوالي 6 قناطير من العسل إلى الإتحاد الأوروبي، هذا الأخير الذي أخضع هذا المنتوج من العسل إلى عملية الفحص من قبل المخابر المتخصصة للتعرف على طريقة وظروف إنتاج هذا العسل، حيث تبين أن خلايا النحل التي كانت مصدرا لإستخلاص هذا العسل، كانت تقتات من نباتات ملوثة بمبيدات وأسماد ضارة وهو ما جعل دول الإتحاد الأوروبي تعرقل وتوقف تنفيذ هذه الصفقة بدعوى الحفاظ على صحة المستهلك [14] .

- كما تشير الإحصائيات أن الصادرات الزراعية للدول العربية لا تتجاوز 7 مليار دولار، أي ما يعادل 1% من الصادرات الزراعية العالمية، أما وارداتها فتفوق 28 مليار دولار أي ما يعادل 6% من الواردات الزراعية العالمية، إضافة إلى ذلك ورغم أن نسبة الفجوة الغذائية المسجلة تبقى مرتفعة، إلا أنه ليس هناك معالجة حقيقية لهذه المشكلة في إطار منظمة التجارة العالمية، وبالتالي تبقى أغلب الدول في حالة تبعية التي أصبحت

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

تتعاظم أكثر وتدفع بإتجاه المديونية الخارجية بسبب تزايد حجم القروض المقدمة من قبل صندوق النقد الدولي [15] .

بعد التطرق بإيجاز لأهم الأحكام التي يحتويها إتفاق تحرير السلع الزراعية في إطار منظمة التجارة العالمية ومختلف الأثار المتوقعة، تجدر الإشارة إلى أن هناك إختلافات في الأراء حول أثار سياسات التحرير التجاري المشار إليها على إستراتيجية تحقيق الأمن الغذائي المستدام، فالبعض يرى أن تحرير التجارة في المجال الزراعي من شأنه توفير فرص الحصول على الغذاء لكل السكان عبر العالم، في حين يرى البعض الاخر أن سياسات التحرير ستستفيد منها فقط الدول الكبرى وتزداد سيطرتها على السوق العالمية للغذاء وهو ما يتسبب في إقصاء المنتجين الصغار من دائرة المنافسة وبالتالي زيادة حدة التبعية والفجوة الغذائية، غير أن هناك رأي ثالث يرى بأن حدة هذه الأثار من عدمها يتغير من دولة لأخرى وهذا حسب سياساتها المتبعة وإستغلالها لإمكانياتها وطاقاتها المتاحة [16]، وعليه سنتطرق عبر العنصر الموالي إلى الإستراتيجية التي من الممكن أن تتبعها بلادنا لتحقيق أمنها الغذائي المستدام في ضل المتغيرات الدولية .

المحور الثالث: إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة كخيار لمواجهة الآثار المحتملة لسياسات التحرير التجاري على الأمن الغذائي المستدام بالجزائر

لقد باتت المشكلة الغذائية في الجزائر اليوم تشكل أكبر التحديات أمام ضمان السيادة الوطنية وهذا نتيجة الزيادات المعتبرة التي شهدتها فاتورة المواد الغذائية في السنوات الأخيرة نتيجة الأزمات الإقتصادية وشدة التقلبات في أسواق السلع الغذائية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن تراجع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية أدى بدوره إلى تراجع حجم الإحتياطات المالية، وبالتالي فإن كل هذه المعطيات مجتمعة جعلت من متطلبات تأمين الحصول على الغذاء في صلب الإهتمامات الحالية، وعليه فقد أصبحت الدولة الجزائرية تواجه في هذا الإطار رهانات كبيرة وهي مطالبة اليوم أكثر من أي وقت مضى بضرورة إيجاد الحلول الجادة والكفيلة لمواجهة هذه المعضلة .

ولهذا يجمع الخبراء على ضرورة إعطاء الأولوية لتنمية القطاع الزراعي والإستثمار فيه بغية تحقيق الإكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الأساسية (كمرحلة أولى على الأقل) والسعي نحو تحقيق أمن غذائي مستدام مصدره الإنتاج المحلي ليمكن بذلك

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

تجاوز مشكلة التبعية للخارج وذلك في صورة الإعتماد على دعم السياسات الزراعية المستدامة كحلول ناجعة .

هذا وقد عرفت منظمة الأغذية والزراعة الدولية عام 1988 التنمية الزراعية المستدامة على أنها: "إدارة وصيانة الموارد الطبيعية الأساسية بحيث تضمن المؤسسات والتقنيات المتطلبات الإنسانية الحالية والمستقبلية [17]"، وبالتالي فهذا المفهوم يقوم على ضرورة تحقيق التنمية الزراعية إستنادا على حماية وصيانة الموارد الطبيعية من موارد وراثية نباتية، مياه جوفية ....إلخ .

و في هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن الجزائر قد شهدت مع بداية القرن الحادي والعشرين تغييرا واضحا في سياستها الإقتصادية ولا سيما مع تحسن الأوضاع الأمنية بها وكذا إنهائها العمل ببرامج التكييف الهيكلي، أين تم تسطير سياسات طموحة تهدف إلى إعادة بعث القطاع الزراعي من خلال عدة تدابير أهمها رصد أموال معتبرة ضمن برامج الإنعاش الإقتصادي، ومن ضمنها زيادة المخصصات المالية الموجهة للصناديق التي تعنى بدعم النشاطات والأعمال الفلاحية ممثلة في كل من صندوق مكافحة التصحر وتنمية الإقتصاد الرعوي والسهوب وكذا صندوق التنمية الريفية وإستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز، وقد استهدف ذلك دعم البرامج الخاصة بتنمية الجنوب ومناطق الهضاب العليا، بحيث انتقلت قيمة المبالغ المالية من 25,3 مليار دينار سنة 2000 إلى ما قيمته 136,1 مليار دينار سنة 2009 وهو ما يمثل نسبة زيادة تقدر بـ 437,6 % [18]، وإضافة إلى ذلك تم إقرار مسح شامل لديون الفلاحين، وقد برزت أهم المخططات والبرامج الرامية إلى تحقيق التنمية الزراعية المستدامة فيما يلي [19]:

-المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2004

- إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة 2004-2008

- سياسة التجديد الفلاحي والريفي 2009-2014، وكلها برامج سعت إلى تحقيق أمن غذائي وطني مستدام وذلك إعتمادا على جعل القطاع الزراعي محركا أساسيا للنمو الإقتصادي، ولكن ورغم النتائج الإيجابية المسجلة والتي أثبت القدرات والمؤهلات التي تمتاز بها الجزائر في القطاع الزراعي ومثالها تحقيق الوفرة في بعض المنتجات كالطماطم والبطاطا وبكميات معتبرة، إلا أن ذلك لم يسمح بتحقيق

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

الإكتفاء الذاتي في المنتجات الأساسية للعديد من الأسباب، وأمام ضعف نسبة مساهمة الصادرات الغذائية (التي تنحصر بصفة خاصة في مادتي التمور والخمور) في إجمالي الصادرات للجزائر والتي تبقى نسبة ضئيلة جدا قدرت بـ 0.5 % سنة 2014 حسب معطيات البنك الدولي[20]، يمكن القول إجمالا بأن بلادنا لا زالت بعيدة عن تحقيق طموحاتها في بلوغ أمن غذائي مستدام ولا سيما في المنتجات الأساسية، وهو ما يستدعي العمل على تدارك النقائص وبذل جهود أكبر .

خاتمة:

إن هذه الدراسة أثبت لنا بأن حجم المشكلة الغذائية التي تعاني منها الجزائر، وباعتبارها تبقى في مقدمة الدول المغاربية مقارنة بالمغرب وتونس كمستورد صافي للغذاء، ستجعلها تتأثر لا محالة بالتغيرات أو الأزمات الإقتصادية التي قد يشهدها العالم في مجال سوق الغذاء، وهو ما يجعل أمنها الغذائي يبقى مهددا وغير مستقر على المدى البعيد .

وبذلك يمكن تلخيص نتائج الدراسة في:

1- إن طبيعة العلاقة بين سياسة تحرير السلع الزراعية ومسألة تأمين الغذاء تبقى مسألة فعلية غير أنها تبقى نسبية تخضع لمدى قدرة كل دولة للتعامل معها، وعليه وبالنظر إلى الإمكانيات الكبيرة التي تزخر بها الجزائر، فبإمكانها الإفادة من الإيجابيات وتجنب قدر المستطاع المشاكل والتحديات .

2- تعد مسألة ضمان الأمن الغذائي المستدام والتخفيف من حدة التبعية للخارج، مرتبطة أساسا بضرورة إعتماد إستراتيجية ناجعة للتنمية الزراعية المستدامة وأن يتم تفعيلها في الميدان وإزالة جميع المعوقات التي تحول دون تحقيقها .

إن لسياسات تحرير التجارة الدولية في السلع الزراعية منحى يتعارض ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي المستدام بالجزائر، وذلك لأن سياسات التحرير تجعل من مبدأ النفاذ للأسواق الخارجية أولوية، في حين أن مشروع بناء قطاع زراعي قوي ومنتج يتطلب إفادته بمرحلة حمائية تعطى فيها الأولوية للإنتاج الوطني بما يعني ضرورة إخضاع المنتوج الأجنبي لقيود الاستيراد وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى .

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

إن لسياسات التحرير أثار سلبية على الجزائر وذلك على اعتبار أن رفع كل أشكال الدعم سيؤدي لا محالة إلى رفع فاتورة الاستيراد وبما في ذلك استنزاف احتياطات العملة الصعبة، كما أن فتح السوق الداخلي أمام المنافسين الأجانب من شأنه خلق حالة احتكار لصالحهم وذلك بحكم ما يتمتعون به من قدرات في مواجهة المنتج المحلي، وهذا ما يؤيد صحة الفرضية الثانية .

بالرغم من التحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم، فان الجزائر وبحكم ما تمتلكه من مؤهلات وموارد طبيعية هائلة بإمكانها تبني إستراتيجية التنمية المستدامة كخيار في سبيل تقليص الفجوة الغذائية على المدى المتوسط والسعي نحو تحقيق أمنها الغذائي على المدى البعيد، وهو ما أثبته عينة الإحصائيات التي تم تناولها بخصوص بعض المنتجات، وهذا يثبت صحة الفرضية الثالثة .

وختاما لهذا البحث الموجز سنتطرق لعرض بعض التوصيات والإقتراحات التي نراها مهمة:

- ضرورة جعل مسعى تحقيق الأمن الغذائي أولوية وطنية وذلك بالتركيز الإهتمام أكثر بالقطاع الفلاحي ولا سيما في الظروف الحالية التي تشهدها بلادنا من تراجع في المداخيل وإرتفاع في حجم النفقات ولا سيما منها ما تعلق بالمواد الغذائية .

- مواصلة تقديم كل أشكال الدعم اللازم للعاملين في القطاع الزراعي مع الإهتمام أكثر بتأهيل اليد العاملة بالقطاع .

- الإستغلال الأمثل للأراضي الزراعية ولاسيما تلك الموجودة في الهضاب العليا والصحراء .

- تثمين وحسن إستغلال الموارد المائية ومنها التشجيع على إستعمال تقنيات السقي بالتقطير .

- تطوير البحث العلمي والإستفادة من الخبرات الأجنبية في المجال الزراعي من خلال فتح سبل الشراكات .

- الإهتمام بالصناعات الغذائية ودعمها وتطويرها وذلك لمساهمتها الفعالة في تغطية إحتياجات السوق المحلية.

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

- الإستفادة من مزايا الإنضمام لمنظمة التجارة العالمية، وذلك من خلال الإحتكاك بالخبرات الأجنبية وكذا نقل التكنولوجيا من خلال فتح المجال أمام المستثمرين .

- إستغلال التفضيلات المقدمة للدول النامية في إطار سياسات منظمة التجارة العالمية عند الانضمام ومثالها نسب الدعم المسموح بها وكذا إمكانية النفاذ للأسواق العالمية .

الهوامش:

(1)- عريبي مريم، أثار سياسات تحرير التجارة الدولية على تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية – دراسة تحليلية مقارنة لاثار التحرير على الأمن الغذائي المستدام في الإقتصاديات المغاربية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، تخصص الإقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2013، ص 01 .

(2)- رزيفة غراب، إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر واقع وافاق، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 13، 2015، ص 51 .

(3)- أحمد مصنوعة، الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر – الواقع والمأمول، الملتقى الدولي التاسع حول إستدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي يومي 23- 24 / 11 / 2014، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، ص 02 .

(4)- رزيفة غراب، مرجع سابق، ص 52 .

(5)- عريبي مريم، مرجع سابق، ص 72 .

*- هذا وتجدر الإشارة إلى أن موضوع الأمن الغذائي قد حظي بإهتمام دولي متزايد، وقد كان محورا لعقد العديد من المؤتمرات بعد إنعقاد مؤتمر القمة العالمي للأغذية بروما (المشار إليه أعلاه)، ولعل أهمها مؤتمر قمة الألفية 2000 المنعقد في الفترة ما بين 06- 08 سبتمبر 2000 وبحضور ممثلي 189 دولة أعضاء بمنظمة الأمم المتحدة، حيث أسفرت نتائج هذا المؤتمر على عدة قرارات أهمها العمل على محاربة الفقر المدقع والجوع وذلك بالسعي إلى تخفيض عدد السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم إلى النصف في الفترة الممتدة من 1990 إلى 2015 كأول أهداف الألفية الإنمائية، أنظر عريبي مريم، المرجع السابق، ص 74 .

*- ولعل من بين الدول التي خطت خطوات كبيرة في سبيل ضمان أمنها الغذائي ولاسيما في بعض المواد الأساسية كالحبوب نجد الولايات المتحدة الأمريكية ودول الإتحاد الأوروبي .

*- وهو ما حدث في عام 1965 أين إمتنعت الو.م.أ عن بيع القمح لمصر في السوق الحرة رغم قدرتها على سداد قيمته، مستغلة في ذلك الإنخفاض الكبير في إنتاج القمح لدى الإتحاد السوفياتي موردها الرئيسي، إضافة إلى ذلك فقد ثبت في أكثر من مناسبة لجوء الدول الكبرى إلى إستعمال الغذاء كأداة ضغط وسلاح في مواجهة بعض الدول المعارضة لسياساتها، أنظر أحمد مصنوعة، المرجع السابق، ص 04 .

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

(6)- المرجع نفسه، ص 04

(7)- عيسى بن ناصر، مشكلة الغذاء في الجزائر – دراسة تحليلية وسياسات علاجها، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية – فرع إقتصاد، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسمطينة، بدون سنة نشر، ص 37 .

(8)- المرجع السابق، ص 39 .

(9)- المرجع نفسه، ص 40 .

(10)- بوخالفة علي، إنضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية وإنعكاساتها على مشكلة التغذية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الحاج لخضر باتنة، 2015، ص 181 .

(11)- ناصر دادي عدون، متناوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، أسباب الإنضمام – النتائج المرتقبة ومعالجتها، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003، ص 39 .

(12)- أكرم فاضل سعيد قصير، النظام القانوني لمؤسسات وأنشطة منظمة التجارة العالمية، المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية، مصر، الطبعة الأولى، 2017، الجزء الثاني، ص 93 .

(13)- ناصر دادي عدون، متناوي محمد، المرجع سابق، ص 163 .

(14)- سفيان بن عبد العزيز، الأساليب والمعايير الحمائية الجديدة في التجارة الدولية، النشر الجديد الجامعي، الجزائر، 2016، ص 195 .

(15)- محمد قويدري، إنعكاسات تحرير التجارة العالمية على إقتصاديات الدول النامية، مجلة الباحث، العدد 01 /2012، ص 21 .

(16)- عريبي مريم، مرجع سابق، ص 114 .

(17)- المرجع نفسه، ص 226 .

(18)- المرجع نفسه، ص 238 .

(19)- مفتاح صالح، خضراوي حفيظة، السياسات الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2000- 2014 وإنعكاسها على الأمن الغذائي في محاصيل الحبوب، الملتقى العلمي الدولي الثالث حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية يومي 28- 29 أكتوبر 2014، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- المدية، ص 04 .

(20)- بوخالفة علي، المرجع السابق، ص 198 .

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368